

الأمن الإقتصادي الجزائري .. دراسة وصفية تحليلية

Algerian Economic Security “Descriptive- Analytical study’s”

الباحث عبد الرحمان بوضياف^{1*}¹ كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ جامعة زيان عاشور – الجلفة (الجزائر)،البريد الإلكتروني Boudiaf.A@outlook.com

تاريخ القبول: 2024/06/23

تاريخ الاستلام: 2024/05/30

ملخص:

للأمن والتنمية أهمية بالغة في مجالي الدراسات والبحث الأكاديميين، فهما، كمفهوم وكأداء، يتماشيان ويتأثران بالمتغيرات والتغيرات الحاصلة على مستوى النسق الداخلي والخارجي للدول.

الدراسة قيد التقديم هي مدخل نظري للأمن الاقتصادي يتم إسقاطه في المحور التطبيقي على الجزائر كدراسة حالة، محاولة من الباحث تتبع مسار التنمية الاقتصادية الجزائرية ومآلاتها المباشرة على الأمن بمفهومه الحديث.

الكلمات المفتاحية:

الجزائر؛ الأمن الإقتصادي؛ الأمن التكافلي؛ الأمن الغذائي؛ حراك 2019.

Abstract:

Security and development have a great importance in the fields of academic studies and research, as concept and performance, they are in close relation with the variables and changes occurring at the level of the internal and external systems of countries.

This article is a theoretical approach to economic security on the case of Algeria, and an attempt by the author to address the path of Algerian economic development and its direct implications for security in the modern sense.

Keywords:

Algeria; Economic Security; Solidarity Security; Food Security; Movement of 2019.

* المؤلف المراسل.

تمهيد:

كثيراً ما اقترن متغير الأمن في الدراسات الكلاسيكية بالمضامين العسكرية البحتة، ومع تعقد النظم الاقتصادية وتطور المجتمعات توسع مضمون الأمن ليشتمل فروعاً عديدةً على غرار الأمن الاقتصادي، الأمن الثقافي، الأمن البيئي، الأمن الاجتماعي

سيتم التطرق خلال هذا المقال إلى متغيري الأمن والتنمية بما يخدم موضوع الأمن الاقتصادي، على اعتبار تعدد التصورات حول طبيعة العلاقة التي تجمع ما بين الأمن والتنمية، من تصور يرى بأن التنمية متغير مستقل والأمن متغير تابع، وهو يعني أن الأمن لا يمكن أن يتحقق إلا بتوفر التنمية ومقتضياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ...، ومن تصور يرى بأن الأمن متغير مستقل وشرطٌ أساسي في تحقيق التنمية، ومن تصور آخر وأخير يرى بأن العلاقة بين الأمن والتنمية علاقة متداخلة متبادلة طردية عكسية، كلاهما مطلب وجودي ونتاج لزومي للآخر.

التتبع التاريخي للأمن الإقتصادي يفيدنا بفشل الكثير من النماذج التي أعطت الأمن أولويةً فارطةً على حساب التنمية، فكانت النتيجة أضرار اقتصادية واضطرابات اجتماعية غير متناهية، وهو ما يدفعنا إلى معالجة الموضوع بناءً على الإشكالية الآتية:

في ظل التغيرات المتواصلة على مستوى مختلف الأنساق وما صاحبها من تغير في مفاهيم الأمن والتنمية

من حيث المحددات والمهددات،

وفي ظل ترابطة ثلاثي الأمن-التنمية-الأمن الاقتصادي،

ما هو واقع الأمن الاقتصادي للجزائر منذ استرجاع سيادتها إلى يومنا هذا؟

تمّ دراسة إشكالية الموضوع انطلاقاً من الفرضية المركزية الآتية:

يقترن الأمن الاقتصادي الجزائري بطبيعة نظام الحكم السائد وبالأوضاع الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.

وهو ما يمكن توضيحه أكثر بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كونه يتلاءم وطبيعة الدراسة، وبتقسيم المقال إلى أربعة (04) محاور أساسية، المحوران الأول والثاني يشكّلان عرضاً مفاهيمياً للأمن والتنمية والأمن الاقتصادي وما انبثق عنهم، وانطلاقاً من إرتكاز المقال على تقصي الأمن الاقتصادي الجزائري، وجب تخصيص المحورين الثالث والرابع لتتبع مسار الأمن الاقتصادي للجزائر بعد الإستقلال إلى يومنا هذا، ببحث طرق تناول صناع القرار الجزائريين المتعاقبين والحاليين لمسألة التنمية الاقتصادية ومقتضياتها. وخدمةً لموضوع المقال تمّ تتبع وصف وتحليل الأمن الاقتصادي الجزائري بالإستناد إلى مرحلتين، اللتان تمّ تقديرهما بالبارزتين في تاريخ الجزائر المستقلة، ألا وهما:

1- مرحلة ما قبل حراك 2019،

2- مرحلة ما بعد حراك 2019.

المحور الأول: تطور مفهوم الأمن وعلاقته بالتنمية

1- مفهوم الأمن:

يعد مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، ومن أبرز المفاهيم في العلاقات الدولية التي تفتقر إلى تعريف محدد قاطع. "لغة الأمن هو ضد الخوف ... نقيض الخوف، أَمِنَ فلان يَأْمُنُ أَمْنًا وأَمَنًا ... وأَمَنَةً وأماناً فهو آمِنٌ. والأَمَنَةُ: الأَمْنُ"⁽¹⁾.

أما إصطلاحاً، فالأمن هو "تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي"⁽²⁾. أو هو "كل تصرفات المجتمع التي يسعى من خلالها إلى القيام بحفظ حقه في البقاء"⁽³⁾.

وفي ذلك يرى باري بوزان أن الأمن مفهوم معقد، ينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءً بالسياق السياسي للمفهوم ومروراً بالأبعاد المختلفة له والإنتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية، ليخلص في الأخير إلى اعتبار الأمن عملاً تحريراً من التهديد، وقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تُعتبر معادية، وأساس الأمن هو البقاء. وعليه لا يقتصر المفهوم الواسع للأمن على البعد العسكري، بل يشمل أيضاً الأبعاد الأخرى غير العسكرية، حيث سمحت التعريفات الجديدة للأمن بتقديم رؤية شاملة متعددة الأبعاد للمفهوم، وذلك من خلال إضافة أربعة أبعاد رئيسية لمفهوم الأمن وهي البعد السياسي، البعد الاجتماعي البعد والاقتصادي وكذا البعد البيئي⁽⁴⁾.

2- ترابطية الأمن والتنمية:

ربط روبرت ماكنامارا، وزير الدفاع الأمريكي في ستينيات القرن العشرين ورئيس البنك الدولي بعد ذلك، تحقيق الأمن بتحقيق التنمية، حيث جاء في مؤلفه "جوهر الأمن" الصادر عام 1968، أن⁽⁵⁾:

"الأمن هو التنمية، ... تراكم السلاح جزء منه ... الأمن ليس القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها، والأمن ليس بالنشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه ... إن الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا مجال للحديث عنه ... فهو يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، في ظل حماية مضمونة ..."⁽⁶⁾.

والتنمية وفقاً لماكنامارا تعني التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومستوى معيشي مقبول، وكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن⁽⁷⁾.

وربط الأستاذ بطرس غالي، الأمين العام السابق لهيئة الأمم المتحدة، بين التنمية والأمن في عدة تقارير ودراسات، ووصل إلى نتيجة مفادها أنه لا تنمية من غير أمن ولا أمن من دون تنمية. وهو بهذه النتيجة يدعم فتايات ماكنامارا، حيث يقول في إحدى مذكراته أن العالم شهد كيف أدى التدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى نشوء الصراع السياسي والتراع العسكري، ولا ينبغي أن تكون أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالسلم والأمن على حساب مسؤولياتها عن التنمية، وإنما من الضروري السعي إلى تحقيق السلام والتنمية بطريقة متكاملة تشد بعضها أزر بعض⁽⁸⁾.

كما ربطت هيئة الأمم المتحدة بين موضوعي التنمية ونزع السلاح، وأولتهما عناية خاصة، لدرجة أن نظمت قمة أممية احتضنتها مدينة نيويورك، في الفترة الممتدة ما بين 24 أوت 1987 و 11 سبتمبر من نفس السنة، خُصّصت أساساً للنظر في طبيعة هذه العلاقة وتشابكهما⁽⁹⁾.

بات الترابط والتداخل بين الأمن والتنمية، على المستويين الدولي والمحلي، متفقاً عليه، على اعتبار أن انتقاء الأمن معناه انعدام الرفاه الاجتماعي والراحة الاقتصادية ...، ومع ذلك فإن التنمية من شأنها أن تقلص أسباب الإخلال بالأمن. وهو ما يعني أن للمجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية موقع في معادلة الأمن والتنمية، فمن جهة، اللأمن يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الإنفاق العسكري على حساب القطاعات الأخرى، ويصرف النظر عن المشاريع التنموية الموازية استناداً لمبدأ الأولويات، وهي الأمور التي تؤدي إلى تعطيل عجلة التنمية على عديد الأصعدة. ومن جهة أخرى، تحقيق النمو والتنمية يؤدي إلى الانتقال إلى التصنيع، ومجال النقل والمواصلات، بما يتيح ركيزة أساسية لخدمة الأمن الوطني وضمان إستقرار المجتمع ونمائه. كما أثبت الواقع أن العلاقة الترابطية بين الأمن والتنمية هي آلية مانعة للتوترات الاقتصادية والاجتماعية، فالتنمية تنعكس مباشرة على تحقيق الأمن والاستقرار وزيادة الرفاه الاجتماعي، فنلاحظ الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة تعاني من الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وتردي الخدمات، وبالتالي لا يمكن تلبية المتطلبات الأساسية في ظل ضعف وانخفاض معدلات التنمية التي بدورها تؤدي إلى عدم الإستقرار واختلال الأمن وزيادة الحركات الاحتجاجية وارتفاع معدلات الجريمة ... ⁽¹⁰⁾.

المحور الثاني: البناء المعرفي للأمن الاقتصادي

تأتي أهمية التركيز على الأمن الاقتصادي لكونه جزءاً من المنظومة الأمنية ولا يقل أهمية عن الأمن العسكري أو الأمن السياسي وغيرها من أبعاد الأمن التي تشكل مجملها المنظومة الأمنية مجتمعة.

1- مفهوم الأمن الاقتصادي:

لا يزال الأمن الاقتصادي علماً ناشئاً، يفتقر إلى الكثير من الأطر النظرية والتطبيقية، ولكن لوحظ في الفترة الأخيرة ظهور العديد من الأعمال تُبرز أهمية البعد الأمني للتفكير الاقتصادي. فقد لوحظ مثلاً ظهور اختصاصات ومراكز بحوث بالدول الغربية تُعنى بالذكاء الاقتصادي وأخرى تُعنى بالتجسس الصناعي أو التجاري ...، وقد إزدادت الحاجة إلى هذه الاختصاصات بسبب ظاهرتين رئيسيتين ميزتا العقود الثلاث الأخيرة، وهما العولمة والطفرة المعلوماتية⁽¹¹⁾.

يشمل الأمن الاقتصادي تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج والتعليم، وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة. وقد حاولت الأمم المتحدة منذ نشأتها أن تجد معناً جامعاً يفسر هذا المفهوم وتوصلت إلى الآتي:

«الأمن الاقتصادي هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة. وبالنسبة لكثيرين يتمثل الأمن الاقتصادي، ببساطة، في امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع حاجاتهم الأساسية، كالغذاء، والمأوى اللائق، والرعاية الصحية الأساسية، والتعليم»⁽¹²⁾.

إن تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب تأمين دخل ثابت للفرد عبر عمله المنتج والمدفوع الأجر، أو عبر شبكة مالية عامة وآمنة. وبهذا المعنى فإن ربع سكان العالم فقط هم ضمن هذه الفئة، وإذا تبدو مشاكل الأمن الاقتصادي أكثر جدية وخطراً في الدول النامية، فإن الدول المتطورة كذلك، تشكو من مشاكل البطالة التي تشكل عاملاً مهماً في تسعير التوتر السياسي والعنف الإثني⁽¹³⁾.

2- مكونات الأمن الاقتصادي:

رغم العديد من التقسيمات لمكونات الأمن الاقتصادي، إلا أن مختلف المصادر والمراجع تتفق على أن الأمن الاقتصادي يمكن حصره في محورين أساسيين: الأمن التكافلي والأمن الغذائي.

2-1/ الأمن التكافلي:

يركز الأمن الاقتصادي في شقه التكافلي على وضع الشعوب في المقام الأول في عمليات التنمية، وعلى بناء مجتمع متماسك أين النظم التعليمية والتربوية والصحية متطورة ومستوفية لمبادئها وقادرة على الإحتواء الاجتماعي للفقراء والضعفاء وتوفير مناصب الشغل وتحسين المستوى المعيشي⁽¹⁴⁾.

أ. التربية والتعليم:

التربية هي الآلية المرنة التي عن طريقها يمكن تغيير السلوك أو تعديله أو الإحجام عنه، وتُعنى بتفعيل دور إيجابي للإنسان في محيطه، من خلال تشكيل شخصيته، قدراته، أفكاره، ومنهجه⁽¹⁵⁾.

أما التعليم فهو تلك العملية المنظمة التي يمارسها المعلم بهدف نقل المعارف والمعلومات إلى فئة المتعلمين، ويُعنى بتفعيل دور إيجابي للمتعلم في محيطه⁽¹⁶⁾.

وتربط منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (UNESCO) التعليم بالتربية حين تعريفها للتعليم، حيث ترى فيه تطوراً لقدرات الأفراد بعد تكوينهم، في المؤسسات التربوية، تكويناً شاملاً ومتكاملاً، فردياً أو اجتماعياً، لتأهيلهم للمشاركة الفاعلة والإيجابية في خطط التنمية، ومن المهم أن يشكل التعليم وسيلة لتمكين الأطفال والكبار على السواء من المشاركة بفعالية في تحول المجتمعات التي يعيشون فيها، ومن الضروري أيضاً أن يشدد التعليم على القيم والمواقف والمسالك التي تعلم الأفراد طريقة العيش المشترك في عالم بات متنوعاً ومتعددًا. وفي عام 1960، إعتمدت اليونسكو إتفاقية بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم، ببرنامج يتطلع إلى تعزيز الإجراءات التعليمية لتطوير مقاربات جديدة في التعليم من أجل القضاء على كافة أشكال التمييز⁽¹⁷⁾.

وعليه، يعتبر التعليم بمؤسساته التربوية، من مدارس وكيانات وجامعات ومعاهد ... من أهم قطاعات التنمية الاجتماعية، وهناك علاقة ترابطية بين العملية التعليمية-التربوية والعملية التنموية.

ب. التشغيل والقضاء على البطالة:

التشغيل هو الإستمرارية في العمل وسياسة التشغيل تهدف إلى القضاء على البطالة بإشراك المؤسسات العمومية والإقتصادية في تطوير البطالة، بتأطير من مختلف الأجهزة وإستنادا لعدة برامج⁽¹⁸⁾.

فالأمن التكافلي يؤثر على المجتمع بالإيجابية، ويُحسّن بيئته الداخلية⁽¹⁹⁾، فتوفره يعني التحوّل في الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية نحو الأفضل وفقا لمفهوم الدولة الإطار، وعليه للقضاء على البطالة يجب إيجاد تنمية إجتماعية ووعي الساسة بضرورتها⁽²⁰⁾.

من خلال ما تقدم نرى أن للتشغيل والقضاء على البطالة أهمية كبيرة للدولة وفي حياة الفرد والمجتمع، يمكن أن نلخص منها ما يلي:

- زيادة الدخل الفردي للمواطنين وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم؛
- توفير فرص العمل للمواطنين وبالتالي تطوير البطالة؛
- توفير السلع والخدمات المطلوبة وبالتالي إشباع حاجيات المواطنين؛
- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية البشرية؛
- القضاء على الطبقة الاجتماعية؛
- تسديد ديون الدولة وتحقيق الأمن الوطني⁽²¹⁾.

يتضح مما سبق أن الأمن التكافلي يساهم في تحقيق الأمن الإقتصادي للدولة.

ت. تحسين المستوى المعيشي:

يرتبط المستوى المعيشي إرتباطا وثيقا بجودة الحياة، ويستخدم للدلالة على:

- مستوى الثروة،
- مستوى الراحة،
- مستوى السلع المادية والضروريات الموجودة، لفئة معينة في منطقة معينة.

وهو ما يعني أن المستوى المعيشي يستخدم للدلالة على الحالة الإقتصادية، الحالة النفسية، والموقع المجتمعي، للفرد أو للأسرة أو للدولة⁽²²⁾.

مؤشر مستوى المعيشة هو مؤشر نوعي يسمح بالتنبؤ بالميل العام للتطور الإجتماعي ويستند إلى مؤشرين كميين هما: مؤشر الأسعار ومؤشر الأجور⁽²³⁾.

يختلف المستوى المعيشي من بلد لآخر، وعليه توجد عدة تقسيمات لمؤشرات قياسه، وعلى العموم من أهم مؤشرات قياس المستوى المعيشي:

- ◀ مستويات الاستقرار السياسي والثبات الاقتصادي؛
- ◀ مدى احترام الحريات السياسية والدينية؛
- ◀ معدلات النمو الوطنية والناتج المحلي الإجمالي؛
- ◀ مستوى الدخل وعلاقته بنسبة ما ينفقه المواطنون متوسطي الدخل على سد بعض إحتياجاتهم الأساسية، فكلما زادت النسبة المخصصة من دخل الفرد للإنفاق على الغذاء، دلّ ذلك على إنخفاض مستوى المعيشة في الدولة؛
- ◀ حجم توافر الوظائف وجودة الخدمات؛
- ◀ معدلات الفقر ونسبة التضخم: إنخفاضها وإرتفاعها؛
- ◀ مدى جودة المساكن والقدرة على تحمل تكاليفها؛
- ◀ متوسط العمر وعدد أيام الإجازات في السنة؛
- ◀ توفر أو مجانية التعليم والوصول لرعاية صحية جيدة؛
- ◀ نسبة التلوث البيئي والمساحات الخضراء مقارنة بعدد السكان.

2-2/ الأمن الغذائي:

الأمن الغذائي قضية جوهرية بالنسبة للأمن الاقتصادي، فتزايد السكان المطرد يتطلب تنمية زراعية متطورة ومدرسة، ولفهم أبعاد الأمن الغذائي لا بد من الوقوف على مفهومه بحد ذاته، وعليه يمكن القول أن الأمن الغذائي يعني القدرة على توفير المستوى الضروري من الغذاء للمجتمع في حدود دخلهم المتاح، مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح.

وترجع أهمية الغذاء للإنسان باعتباره من أهم عناصر المحافظة على الحياة، وذو أبعاد اجتماعية وسياسية تقترب بحقوق الانسان، ومن جهة أخرى ترجع أهمية توفير الغذاء بالنسبة لصناع القرار كونه من أهم عناصر المحافظة على الأمن، وهو ما يعني أن للغذاء، علاوة على البعدين الاجتماعي والسياسي، بعداً أمنياً⁽²⁴⁾.

ويمكن التمييز ما بين الأمن الغذائي المطلق والأمن الغذائي النسبي، فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً⁽²⁵⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الغذائي يقاس بمعدلات التضخم المؤسسة على ثلاث مرتكزات⁽²⁶⁾:

◀ وفرة السلع الغذائية؛

◀ وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم؛

◀ أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

يعد تحقيق الأمن الغذائي تحدياً رئيسياً للدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء ولكن بدرجات متفاوتة وفقاً لعدة عوامل من أهمها الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي داخل الدولة وتوفر الموارد الطبيعية والظروف المناخية المواتية. ومن بين أبرز عقبات تحقيق الأمن الغذائي السياسية والاقتصادية؛ وجود النزاعات المسلحة والحروب الأهلية وغياب الحوكمة الرشيدة واختلال التوازن التجاري والاقتصادي أما أهم التحديات البيئية فتتمثل بقلّة الموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية والماء والكوارث الطبيعية كالفيضانات وتقلبات المناخ ومواسم الجفاف وتبدد المحاصيل بفعل الآفات والحشرات، فضلاً عن ضعف قاعدة الموارد البشرية (27).

بشكل عام، تتحدّد حالة الغذاء بالعلاقة ما بين الطلب على الغذاء والإمدادات الغذائية المتوفرة، وهو ما يرسم هيكل الاقتصاد الغذائي الذي يتأثر بالإنتاج الزراعي، وعمليات معالجة وتصنيع الأغذية، والتكنولوجيا، والأسواق والاستهلاك.

المحور الثالث: الأمن الإقتصادي الجزائري قبل حراك 2019

تلعب بعض المؤشرات دوراً رئيسياً في تحديد الوضعية الأمنية-التنموية للجزائر، ومن خلالها يمكن فهم حالتها، من بين هذه المؤشرات مستوى التربية والتعليم (الأمن التكافلي)، والتضخم والقدرة الشرائية (الأمن الغذائي)، وإسقاطاً لما تمّ التطرق إليه في الجانب النظري، الذي تبين من خلاله أن الأمن الإقتصادي يشتمل على كل من الأمن التكافلي والأمن الغذائي، سيتمّ التفصيل في هذين المشتملين في الفترة الممتدة من الإستقلال إلى ما قبل حراك 2019 كحدّ أقصى.

1- الأمن التكافلي الجزائري قبل حراك 2019:

إسقاطاً لما تمّ التطرق إليه في الجانب النظري أعلاه، نوجز واقع الأمن التكافلي الجزائري قبل حراك 2019 من خلال التطرق إلى ثلاث محاور أساسية وهي:

- أ. التربية والتعليم في الجزائر قبل حراك 2019،
- ب. التشغيل والبطالة في الجزائر قبل حراك 2019،
- ج. المستوى المعيشي في الجزائر قبل حراك 2019.

أ. التربية والتعليم في الجزائر قبل حراك 2019:

بعد أن وجدت الجزائر نفسها مجبرة على مسابقة نظام التعليم الفرنسي في السنوات الأولى للإستقلال، وضعت إستراتيجية تشترك عديد القطاعات، بهدف محو الأمية التي تمس على وجه الخصوص النساء والفتيات في المناطق الريفية، وهي الإستراتيجية التي فعلها الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، والجدول التالي يبين تطور معدلات الأمية في الجزائر:

الجدول رقم 01:

معدلات الأمية في الجزائر لسنتي 2013 و2018(%) (28)

الفئة العمرية أقل من 15 سنة					
2018			2013		
المعدل الجزئي	بين الإناث	بين الذكور	المعدل الجزئي	بين الإناث	بين الذكور
19.8	26.9	12.8	22.3	29.0	15.6
الفئة العمرية أكثر من 15					
2018			2013		
المعدل الجزئي	بين الإناث	بين الذكور	المعدل الجزئي	بين الإناث	بين الذكور
4.4	4.5	4.4	7.5	9.4	5.8
المعدل العام					
2018			2013		
12.1	15.7	13.6	14.9	19.2	10.7

ويعود إنخفاض نسبة الأمية في الجزائر إلى برامج محو الأمية، نشر التعليم الأساسي، ورفع نسب التمدرس.

كما حاولت الجزائر النهوض بقطاعي التربية والتعليم، لدفع عجلة التنمية الاجتماعية، فقامت بسلسلة من الإصلاحات في منظومة التربية والتعليم، عبر إدخال تعديلات مرحلية وخصصت لها الغلاف المالي اللازم لإنشاء وتسيير هياكل التربية والتعليم في ظل تزايد عدد التلاميذ. تمحورت هذه الإصلاحات، ببادئ البدء، حول إجبارية التعليم في الأطوار الابتدائية لكل من بلغ سن التمدرس الإجباري، وتعريب التعليم، من خلال ترسيم اللغة العربية في الأطوار التعليمية الثلاث (29).

وفي سبتمبر 2003، تم إخضاع نظام التربية والتعليم الوطنيين إلى إصلاحات أخرى، مواكبةً لمقتضيات السياسة العامة الموضوعية، وفي إطار إستراتيجية تهدف إلى تحويل التنمية البشرية إلى ركيزة للتنمية المستدامة، وابتداءً من الموسم الدراسي 2007-2008، طُبِّقَت هذه الإصلاحات وإرتكزت على ما يلي:

1. التقويم البيداغوجي؛
2. متابعة تطبيق البرامج التعليمية؛
3. متابعة توزيع الوسائل التعليمية.

وأصبح التعليم إلزامي في طور الابتدائي والمتوسط، وأعيدت هيكلة التعليم العام في خمسة (05) سنوات للابتدائي، (04) سنوات للمتوسط، (03) سنوات للثانوي، مع التعميم التدريجي للتعليم التحضيري، ومع تفعيل لإجراءات الإدماج في منظومة التكوين المهني لغير الثانويين، كإعداد مرحلة العمل (30).

شهدت معدلات الالتحاق بالتعليم بمختلف مستوياته إرتفاعا خلال العقود الخمسة الأخيرة، حيث إرتفع متوسط صافي معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي من حوالي 60% عام 1970، إلى أكثر من 95% عام 2010، وإلتحق متوسط الالتحاق بالتعليم الثانوي خلال نفس الفترة من أقل من 30% إلى أكثر من 70%، وبالنسبة للتعليم العالي، إرتفع متوسط الالتحاق من حوالي 7% عام 1975، إلى أكثر من 25% عام 2010، صُنفت الجزائر إلى جانب اليمن، ليبيا، مصر، والمغرب، من بين الدول العشرين في العالم الأكثر سرعة في زيادة متوسط سنوات الدراسة بين عامي 1970-2010 (31)، وهو الموضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 02:

ترتيب الدول العربية حسب الزيادة النسبية في متوسط عدد سني 1978 إلى 2018 (%)

المرتبة عالميا	الزيادة النسبية	الزيادة	سنوات الدراسة		الدولة	المرتبة عربيا
			2018	1978		
1	6053.5	3.6	3.7	0.06	اليمن	1
6	444.9	6.7	8.2	1.5	ليبيا	2
8	433.9	5.6	6.9	1.3	مصر	3
10	408.5	4.0	5.0	0.9	المغرب	4
11	405.1	6.1	7.6	1.5	الجزائر	5
17	335.1	4.6	5.9	1.3	العراق	6
21	314.6	5.5	7.2	1.7	تونس	7
26	261.2	6.6	9.1	2.5	الإمارات	8
33	213.2	6.5	9.6	3.0	البحرين	9
45	167.2	5.7	9.1	3.4	الأردن	10
47	158.3	5.2	8.4	3.2	السعودية	11
57	135.6	2.9	5.2	2.2	سوريا	12
75	95.0	3.6	7.4	3.8	قطر	13

في هذا الشأن، تشير إختبارات TIMSS* في الرياضيات والعلوم، المخصصة لطلاب الصفين الرابع والثامن، وإختبار PIRLS** الذي يقيس مستوى القراءة لدى طلاب الصف الرابع، وإختبار PISA*** الذي يقيس مدى إكتساب الطلاب، الذين تبلغ سنهم 15 عاما، للمعرفة التطبيقية والمهارات في القراءة، أن متوسط درجات الطلاب في أي دولة عربية، التي شاركت في هذه المناظرات منذ 2005، لم يصل إلى المتوسط العام البالغ 500، كما تفيد نتائج إختبار TIMSS لعام 2018، أن نصف طلاب الصف الثامن فشلوا في تحصيل المستوى الأدنى للأداء في الرياضيات والعلوم، وتعتبر هذه النتائج مؤشرا لضعف الطلبة. وتتسق هذه النتائج مع التقييم الذي قامت به منظمة اليونسكو عن التعليم في الدول العربية، والذي خلص إلى أن المدارس في الدول العربية لا تحقق الجودة المطلوبة للجميع، بل تتسم بعدد قليل من المتميزين، وعدد كبير ذوي التحصيل العلمي المتدني (32).

وتُدعّم إحصائيات أخرى التحسن الكمي للتعليم في الجزائر بين سني 2016 و2017، وواصل إرتفاعه بين سني 2017 و2018، حيث إنتقل مؤشر مستوى التعليم من 0,743 عام 2008، إلى 0,840 عام 2018، مسجلا إرتفاعا

قدره 17% ومعدل نمو سنوي قدره 2%، وتدل هذه الأرقام على إرتفاع معدل التمدرس في الجزائر، حيث بلغ 79% سنة 2008 في فئة الأعمار 6-24 سنة، وإرتفع إلى 92% سنة 2018، في نفس الفئة، وهي النسب المرادفة لـ 10.200.000 متمدرس سنة 2008، و19.300.000 متمدرس سنة 2018، وتجدر الإشارة إلى أن قطاع التعليم العالي يشهد تزايداً كبيراً لعدد الطلبة، حيث بلغ 1.260.000 طالبا عام 2018، بعدما كان 830.000 عام 2008(33).

إن التمعن في واقع التعليم في الجزائر يؤدي لملاحظة(34):

1. تأزم قطاع التربية والتعليم، منذ التسعينيات من القرن الماضي، حاله حال باقي القطاعات في الجزائر، ليحقق قفزة كمية، مطلع القرن الـ21، حاله حال باقي القطاعات في الجزائر؛

2. تراجع نسبة التلاميذ في الطور الثانوي خلال التسعينيات من القرن الماضي وإرتفاعها خاصة منذ سنة 2005، ويشكل دائما الأمن العامل المحدد لإرتفاع أو انخفاض هذه النسب، إضافة إلى ما تنفقه الدولة وما توفره من إمكانيات لم تكن قائمة من قبل كالنقل المدرسي والجامعي، إنشاء عديد المدارس والثانويات التي تغطي كل ولايات الوطن وجل دوائره وبلدياته، والجامعات والمراكز الجامعية التي تكاد تغطي مجموع الولايات، والجدول الآتي يوضح حجم الإنفاق على التعليم:

الجدول رقم 03:

تطور الإنفاق العام للجزائر على التعليم من 2011 إلى 2018(%) (35)

المرتبة		الإنفاق العام من الإنفاق العام الإجمالي		الإنفاق العام من الدخل القومي الإجمالي	
عربيا	مغاربيا	2018-2015	2014-2011	2018-2015	2014-2011
5	2	11.4	20.3	4.3	4.4

يوضح الجدول أعلاه إحتلال الجزائر المرتبة الخامسة عربيا والثانية مغاربيا، بعد كل من الأردن، الإمارات، البحرين، وتونس. كما يجب التنويه على أن المنظومة التعليمية بالدول العربية تنحاز لفائدة التعليم العالي من حيث الإنفاق، إذ يزيد معدل نصيب الطالب الجامعي من الإنفاق مقارنة بنصيب زميله في التعليم الابتدائي بحوالي عشرة أضعاف(36).

3. إرتفاع نسب الإعادة على مستوى كل الأطوار، إضافة إلى الضعف الكبير لنسب النجاح في إمتحانات شهادة التعليم المتوسط وشهادة البكالوريا، والبعض يفسر هذه النسبة بإرتفاع عدد التلاميذ في القسم الواحد، وبنقص خبرة المدرسين حديثي التوظيف، وحتى بإعتماد الشهادة معيارا للتوظيف وإهمال الكفاءة والمهارة؛

4. استمرار التفاوت الجهوي بين المناطق الشمالية من جهة، ومناطق الجنوب والهضاب العليا من جهة أخرى، في نسب التعليم والتأطير، والمستوى التعليمي.

في حين تبين من خلال التقرير العالمي حول التنمية البشرية لعام 2019، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للتنمية، أن الجزائر تحتل المرتبة السادسة والخمسين (56) عالميا من حيث مدة التمدرس المتوقعة، وهو ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة والثمانون (83) في مجموع البلدان ذات التنمية البشرية العالية، في حين إحتلت تونس المرتبة 96، مصر المرتبة 108، والمغرب المرتبة 126.

ب. التشغيل والبطالة في الجزائر قبل حراك 2019:

«تم استحداث التحقيقات حول الشغل في الجزائر في سنة 1982، لكنها لم تكن تحافظ على طابعها الدوري المنتظم قبل 2003. إن الوقوف عند بعض محطاتها بإمكانه أن يعطي لنا صورة عن الصعوبات المنهجية التي واجهت إنتاج الأرقام حول الشغل والبطالة» (37)، وفي هذا السياق وجب التنويه بأن الإحصائيات المتعلقة بالتشغيل والبطالة في الجزائر تستند إلى مصدر وحيد وهو الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، لاسيما من خلال ما يسمى بـ "الإحصاء العام للسكن والسكان" الذي تشرف عليه هذه الهيئة وتُعدّه مرة كل عشر (10) سنوات*.

وعليه، تعرف مستويات البطالة في الجزائر ثباتاً، والجدول الآتي يوضح أن هذا الثبات ليس بالضرورة إيجابيا، بالنظر إلى نسبته المرتفعة إستنادا إلى عدد السكان المؤهلين للعمل.

الجدول رقم 04:

معدلات البطالة السنوية في الجزائر من 2011 إلى 2019 (%) (38):

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
11,2	10,6	9,8	11,0	10,0	10,0	10,2	11,3	13,8

الجدول المبين أعلاه يعكس عجز الدولة عن توفير العدد الكافي من الوظائف وعدم قدرة برامجها التنموية على إستحداث المزيد من مناصب الشغل، فإلى غاية سنة 2019، ورغم إنتهاج الدولة لسياسات في التشغيل تهدف إلى بعث المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، وإلى تحقيق الاندماج المهني للشباب، إرتفعت نسبة البطالة إلى 11,2 %، وهو ما يعادل 1.750.000 عاطل عن العمل، حيث 8,3 % من هؤلاء العاطلين عن العمل ذكور، 16,3 % إناث، أما نسبة الشباب بين العاطلين فقاربت 42,7 %، ونسبة الجامعيين بين البطالة 14,3 %، كما بلغت نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة 62,1 %، ونسبة العاطلين طالب العمل لأكثر من مرة 60,8 % (39).

إن تحليل واقع سوق العمل بالجزائر المستقلة إلى غاية نهاية حقبة الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة يعكس حقيقة وجود "أسواق متعددة للعمل"، ولدت بدورها توترات إجتماعية (الحراك) نددت بوضع نظام يرتكز على العدالة الإجتماعية.

جـ. المستوى المعيشي في الجزائر قبل حراك 2019:

الواقع أن المستوى المعيشي في الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا عرف منحنيات متذبذبة، حيث كان لأسعار البترول العامل الفاصل في تحديد مستوياتها، فإلى غاية 1986، تاريخ إنحيار أسعار البترول كان الجزائري يحتل المراتب الأولى إفريقيا وعربيا، وحتى عالميا، في جودة الحياة، وبعد هذا التاريخ ودخول الجزائر في مأساة وطنية دامت قرابة العشر سنوات، تراجع تصنيف الجزائر في كل ميادين التنمية، وهو أمر حتمي نظرا لترابطية الأمن والتنمية.

فأمام قلة الموارد وفشل أسلوب توزيعها زادت نسبة الفقر في هذه العشرية، إلى غاية مطلع القرن الحالي، أين عرف المستوى المعيشي، حسب تصنيفات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2006، تحسنا بين 2003 و2005، بنسبة 1,4 نقطة سنويا، بعدما كان يراوح 0,649 نقطة سنة 1999.

ومنذ سنة 1999، وفي ظل بداية تحقق الأمن البشري وإنتعاش أسعار البترول، شرعت الجزائر في إصلاحات مست عديدة القطاعات، وعلى إثرها إنتهجت سياسة إجتماعية وإقتصادية ركزت على نوعية الحياة، وأدت إلى الرفع من المستوى المعيشي للفرد الجزائري⁽⁴⁰⁾.

وإحتلت الجزائر، في 2008، المرتبة 71 في ترتيب دليل الفقر البشري من بين 175 دولة⁽⁴¹⁾، وبلغ عدد الفقراء، عام 2009، وفق خط الفقر الوطني نسبة تقدر بـ 12.10%⁽⁴²⁾، أما عام 2014، فبلغت 5,7%. وهو تراجع محسوس يبقى الريع البترولي هو العامل المؤثر فيه⁽⁴³⁾.

والجدول الآتي يلخص كل ما جاء عن الفقر وتوزيع الدخل في الجزائر:

الجدول رقم 05:

المؤشرات الإجتماعية في الجزائر من 1988 إلى 2015 (%)⁽⁴⁴⁾

السنة	1988	1995	2000	2005	2010	2015
التعليق						
نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني	8.1	14.1	12.1	5.7	5.1	6.2
نسبة الفقر وفق خط الفقر الدولي	7.10	6.38	-	-	2.8	-
مؤشر جيني لتوزيع الدخل	40.19	35.33	36.90	-	-	-

حيث تحتل الجزائر المرتبة الخامسة عربيا والثانية مغاربيا في تطور نسب الفقر وتوزيع الدخل، بعد كل من الأردن، الإمارات، البحرين، وتونس.

ويبين الجدول أعلاه أن متوسط معدل الفقر في الجزائر عرف إنخفاضاً نسبياً بالمقارنة مع السنوات الماضية، ورغم عدم توفر بيانات دقيقة حول تطور الفقر ما بعد 2005، إلا أنه من المؤكد ارتفاعه، بسبب الركود الإقتصادي وإنخفاض أسعار البترول بعد 2015.

أما في مجال الحماية الاجتماعية، غطت منظومة الضمان الاجتماعي منذ الاستقلال إلى غاية 2019، أكثر من 85% من عدد السكان، أي أكثر من 31 مليون من مجموع 37 مليون نسمة، وحسب وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي يوجد بالجزائر أكثر من 9,47 مليون مؤمن اجتماعياً وأكثر من 31 مليون شخص من ذوي الحقوق يستفيدون من الضمان الاجتماعي، ويضم الرقم الإجمالي 5 ملايين مؤمن أجير وناشط و2,42 مليون متقاعد حسبما أكدته المدير العام للضمان الاجتماعي بالوزارة السيد عبد الحفيظ جغري (45).

كذلك، تشهد الجزائر زيادة في معدلات التضخم، للعديد من العوامل وهو المبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم 06:

معدلات التضخم في الجزائر لسنوات من 1995 إلى 2019 (%) (46)

من 2015 إلى 2019	من 2010 إلى 2014	من 2005 إلى 2009	من 2000 إلى 2004	من 1995 إلى 1999
4.9	4.7	3.7	2.02	1.5

كما يمكن إرجاع زيادة معدلات التضخم إلى إرتفاع الأسعار العالمية للغذاء، وكشف البنك الدولي في تقرير 2019، عن إرتفاع نصيب الدخل القومي الجزائري سنة بعد سنة (47).

لكن وجب التذكير بأن إرتفاع معدلات الدخل الفردي لا يعني تحسن المستوى المعيشي أو إرتفاع قدرته الشرائية وهذا راجع لإرتفاع معدلات التضخم سنة بعد سنة إلى ما يقارب 5% عام 2019، حيث صرح عضو الاتحاد العام المستقل للعمال الجزائريين (CGATA)، المكلف بمسائل الرواتب، أن مبلغ 73000 دينار جزائري هو الحد الأدنى الذي يجب أن يتقاضاه الجزائري شهرياً لإعالة عائلة من خمسة أفراد، بعدما كان 61000 دج عام 2015، 57000 دج عام 2014، و35000 دج عام 2013 (48). إن تحليل هذه الأرقام يظهر أن الجزائر قد أحرزت تقدماً بفضل الجهود المبذولة لاسيما في مجال المداخيل، مكنت الجزائر من احتلال المرتبة الستين (60) عالمياً من جهة أخرى (49).

وبالنسبة لمياه الشرب الآمنة للسكان الجزائريين، تشير البيانات إلى تمكن الجزائر من توفير المياه الصالحة للشرب للحضر والريف، وأما عن خدمات الصرف الصحي للسكان، ومقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 64% والمتوسط العربي البالغ 88% ومتوسط الدول النامية البالغ 30%، إستطاعت الجزائر توفير خدمات الصرف الصحي على نحو 87.6% (50)، والجدول التالي مفاد ما أتى:

الجدول رقم 07:

مدى توفر مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي الملائم في الجزائر (%) (51)

مياه شرب آمنة					
2018 – 2016			2015 – 2013		
الإجمالي	الريف	الحضر	الإجمالي	الريف	الحضر
83.6	81.1	84.3	83	79	85
صرف صحي ملائم					
2018 – 2016			2015 – 2013		
الإجمالي	الريف	الحضر	الإجمالي	الريف	الحضر
87.6	82.2	89.8	95	88	98

نلاحظ من البيانات المعروضة أن توفير مياه الشرب الآمنة يبقى بمستوى عالي وثابت، إلا أن توفير الصرف الصحي الملائم عرف بعض التراجع عام 2018، وبالرغم من أن الدولة تجند موارد مالية هامة للرفع من المستوى المعيشي للجزائريين.

2- الأمن الغذائي الجزائري قبل حراك 2019:

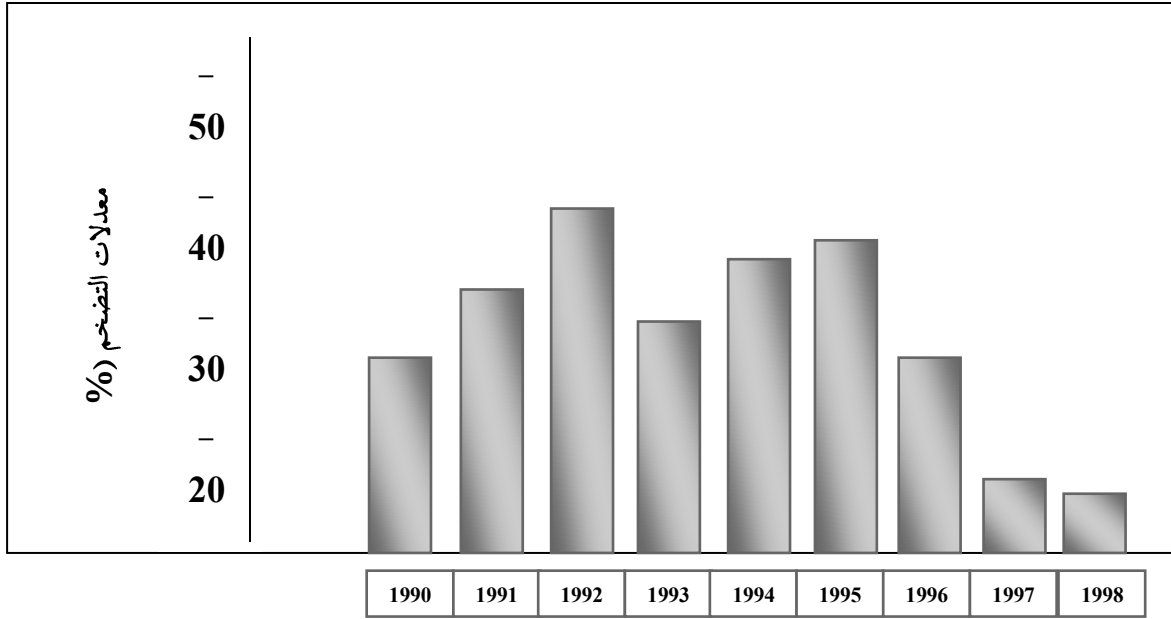
على إعتبار أن الأمن الغذائي يقاس بمعدلات التضخم المؤسسية، وفرة السلع الغذائية، ووفرته في السوق بشكل دائم، وأن تكون الأسعار في مالتناول المواطنين، يمكن القول أن صانع القرار الجزائريين، فشلوا في محاولة تحقيق أدنى مستويات الأمن الغذائي من خلال عدم تمكنهم في التحكم في المؤشرات الإقتصادية الكلية والوفاء بالنفقات العامة خلال فترة الثمانينيات، وهو ما أدى إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي نهاية هذه الحقبة، كما أن عدم قدرة الجزائر على تسديد الديون سنة 1993 أجبر الحكومة على التفاوض حول اتفاقية ستاند باي ثلاثة وهو ما تجسد في الأخير من خلال ما سُمي آنذاك بـ "برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998 (52)".

إن هذه الإتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، التي امتدت من 1989 إلى 1998، أدت إلى إحتناق مالي للإقتصاد الجزائري، ويعني آخر أدت إلى معدلات تضخم قياسية أثرت على مرتكزات الأمن الغذائي المشار إليها أعلاه.

الشكل الآتي يبين تطور معدل التضخم خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1998:

الشكل رقم 01:

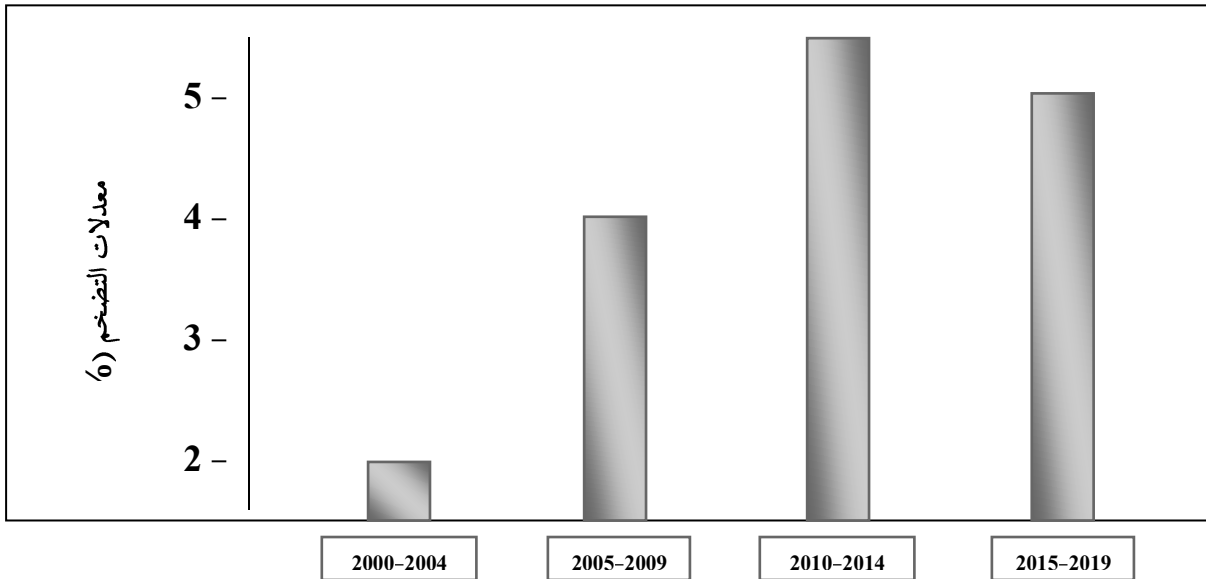
تطور معدل التضخم من 1990 إلى 1998 (53)



ما نلاحظه من خلال هذا الشكل هو أن مؤشرات الأمن الغذائي المستندة على معدلات التضخم ليست بالإيجابية، خصوصا والوعي بما مرت به البلاد، إلا أنه مع انتعاش ميزان المدفوعات، الشكل الآتي بيانه يُبين تطور معدل التضخم خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2019:

الشكل رقم 02:

تطور معدل التضخم من 2000 إلى 2019 (54)



القراءة التحليلية للأرقام المطروحة يسمح بملاحظة انخفاض معدلات التضخم إلى أدنى مستواه مطلع القرن الحالي وإرتفاعه خلال الفترة 2000-2019، وتراكم إحتياطات الصرف أتاح الفرصة لمواصلة برنامج الإنعاش الإقتصادي، وهو ما أدى إلى تحسن القدرة الشرائية للمواطن ووفرة السلع الغذائية وبأسعار في المتناول. في ظل هذه الظرفية الإقتصادية يمكن القول أن الجزائر تحكّمت في الأمن الغذائي، بالموازاة مع الإرتفاع المستمر لأسعار البترول الذي سجّل 28.9 دولار خلال السداسي الأول من 2003، ومع حلول سنة 2009 سجّل معدل التضخم وتيرة نمو سريعة قدرت بـ 6.4 % أي إرتفاع بـ 2 % مقارنة بسنة 2008، حيث استمرت التوترات التضخمية في الإرتفاع إلى غاية 2019، تاريخ قرار الشعب الفسخ مع النظام الحاكم والخروج إلى ما عُرف بـ "الحراك" (55).

المحور الرابع: الأمن الإقتصادي الجزائري بعد حراك 2019

1-الأمن التكافلي الجزائري بعد حراك 2019:

تبعا لما تمّ طرحه في المحور الأسبق، واعتماداً على نفس منهجية التحليل، نوجز واقع الأمن التكافلي الجزائري بعد حراك 2019 من خلال التطرق إلى ثلاث محاور أساسية وهي:

- أ. التربية والتعليم في الجزائر بعد حراك 2019،
- ب. التشغيل والبطالة في الجزائر بعد حراك 2019،
- جـ. المستوى المعيشي في الجزائر بعد حراك 2019.

أ. التربية والتعليم في الجزائر بعد حراك 2019:

الجدول رقم 11:

معدلات الأمية في الجزائر للسنتين الدراسيتين 2018-2019 و 2019-2020 (%) (56)

الفئة العمرية أقل من 15 سنة					
2020 - 2019			2019-2018		
المعدل الجزئي	بين الإناث	بين الذكور	المعدل الجزئي	بين الإناث	بين الذكور
5.2	5.1	5.3	5.3	5.2	5.4
الفئة العمرية أكثر من 15					
2020 - 2019			2019-2018		
المعدل الجزئي	بين الإناث	بين الذكور	المعدل الجزئي	بين الإناث	المعدل الجزئي
4.35	4.3	4.4	4.4	4.4	4.5
المعدل العام					
2020 - 2019			2019-2018		
4.77	4.7	4.85	4.85	4.8	4.95

من خلال الجدول أعلاه، ومقارنةً بما تمّ طرحه في المبحث السابق نلاحظ تواصل انخفاض نسبة الأمية في الجزائر ويعود ذلك بالأساس إلى العوامل الآتية (57):

- ◀ تواصل تفعيل برامج محو الأمية،
- ◀ تواصل نشر التعليم الأساسي،
- ◀ تواصل رفع نسب التمدرس،
- ◀ نجاعة الإصلاحات في منظومة التربية والتعليم.

كما شهدت معدلات الالتحاق بالتعليم بمختلف مستوياته إرتفاعاً ما بعد حراك 2019، حيث إرتفع متوسط صافي معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي من حوالي 95 % عام 2010، إلى ما يقارب 97 % عام 2020، وارتفع متوسط الالتحاق بالتعليم الثانوي خلال نفس الفترة إلى قرابة 75 %، وبالنسبة للتعليم العالي، إرتفع متوسط الالتحاق إلى ما يقارب 40 % من ممتحنين البكالوريا عام 2020، صنّفت الجزائر إلى جانب اليمن، مصر، والمغرب، من بين الدول العشرين في العالم الأكثر سرعة في زيادة متوسط سنوات الدراسة بين عامي 2020 و2021 (58).

إن التمتع في واقع التعليم في الجزائر بعد حراك 2019 يؤدي لملاحظة ثبات إلى تحسن في نسب التمدرس وذلك رغم الأوضاع غير المستقرة التي شهدتها البلاد بعد 2019.

ب. التشغيل والبطالة في الجزائر بعد حراك 2019:

لم يتم نشر أي معطى إحصائي رسمي حول التشغيل والبطالة في الجزائر عقب المرحلة الإنتقالية التي عرفتها الجزائر (الحراك)، وبالاعتماد على المنهج الإستقرائي كإطار لجمع معلومات وبيانات حديثة الطرح عبر وسائل الإعلام بدلا من رفوف المكاتب، يمكن القول أن الجزائر مثلها مثل باقي دول العالم، شهدت إرتفاعاً محسوساً في مستويات البطالة، على إثر مخلفات جائحة كورونا.

إن الظرف الزمني المحدد بـ 2019 إلى يومنا هذا، هو فترة تاريخية تتميز بخصوصية بالنسبة لسوق العمل في الجزائر، لأن هذا الأخير تأثر بالحجر الصحي الذي شهده العالم والذي أدى إلى ركود إقتصادي عالمي، وتسمح النظرة العامة بالجزم بإرتفاع مستويات البطالة في الجزائر، خصوصا وأن المعطيات الحديثة للتحقيقات حول الشغل في الجزائر أفادت بأن العمل غير الرسمي يشهد انتشاراً واسعاً في الاقتصاد الوطني (59).

ووفق بيانات سابقة لوزارة الإحصاء والاستشراف، فإن نسبة البطالة فاقت 13 بالمئة في 2020، وبلغت 23 بالمئة عند خريجي الجامعات، و27 بالمئة وسط الشباب، إلا أنها سرعان ما تدرجت إلى أدنى المستويات بفعل انتهاج الرئيس الحالي عبد المجيد تبون لسياسة منح المشاريع للسواعد الجزائرية وهو ما سمح بامتصاص البطالة (60).

بناءً على ما تمّ عرضه أمكن إعداد الجدول الآتي الذي يهدف إلى توضيح معدلات البطالة عقب حراك 2019:

الجدول رقم 12:

معدلات البطالة السنوية في الجزائر من 2020 إلى 2023 (%):61

2023	2022	2021	2020
5.4	8.2	14.5	14.2

الجدول المبين أعلاه يعكس مآلات فيروس كورونا على تحقيق الوظائف، كما يعكس قدرة النظام الحاكم وبرامجه التنموية على حسن تسيير فترة ما بعد فيروس كورونا.

جـ. المستوى المعيشي في الجزائر بعد حراك 2019:

تبعاً لما تمّ طرحه في سياق تتبع مؤشرات المستوى المعيشي للمواطن الجزائري، التي سمحت بإدراك أن هذا المتغير يقترب بأسعار البترول، يمكن إضافة عامل ثانٍ مطلع سنة 2020، ألا وهو فيروس كورونا الذي أثر مباشرة على نسب الفقر وتوزيع الدخل.

فأمام مآلات إنخفاض أسعار البترول منذ سنة 2016، تاريخ قرار الولايات المتحدة إستغلال غاز الشيسيت واللجوء إلى احتياطاتها من المواد الخام، تدهورت الأجور وزادت معدلات التضخم، وهو ما دفع بصناع القرار الجزائريين إلى محاولة امتصاص غضب الشارع مع محاولات عودة الحراك الذي تشكل فئة الشباب عموده الفقري، منح خلال إعلان الرئيس عبد المجيد تبون عن تخصيص منحة بطالة للشباب شهريا وذلك ابتداء من شهر مارس 2022 (62).

من الناحية الظاهرية، يبدو أن النظام الحاكم الجزائري تعامل بحنكة مع مآلات فيروس كورونا، ومن جهة أخرى، الواقع يعكس تحسن المستوى المعيشي للمواطن الجزائري وهو ما نستشفه من تبخر مخاوف الأزمات السوسيو إقتصادية وانتعاش القدرة الشرائية الفردية (63).

وفي عديد المرات، أكد الرئيس عبد المجيد تبون وطاقمه الحكومي أن الإصلاحات الاقتصادية مطلوبة ومعلومة، فهناك حاجة ماسة لتعزيز حضور ومساهمة القطاع الخاص المدعوم بالكفاءات الجزائرية، رقمنة الاقتصاد الوطني، تحديث القطاع البنكي والمالي، تطوير أسواق رؤوس الأموال والسندات، تشجيع المنافسة، مكافحة بقايا الفساد والبيروقراطية... (64).

2- الأمن الغذائي الجزائري بعد حراك 2019:

وعد الرئيس عبد المجيد تبون بإصلاح وبناء جديدين وأعلن أن رهان الإقلاع الاقتصادي والتحرر من تبعية الربيع قد انطلق إيماناً منه بأن الاقتصاد هو صمام الضمان للاستقرار السياسي والاجتماعي وسيادة القرار، وفي ظل ظروف صحية استثنائية وجائحة أتت على أحسن الاقتصادات في العالم، ومعطيات اقتصادية أقل ما يقال عنها أنها صعبة، استطاعت الجزائر في أولى سنتين من عهده أن تجابه تبعات الجائحة وانعكاساتها في المجال الاقتصادي (65).

أثبتت قرارات الرئيس عبد المجيد تبون إستنادها لاستراتيجية واضحة المعالم، مبنية بهدف تحقيق الأمن الغذائي الوطني، من خلال عقلنة وترشيد الإنفاق والإصلاحات الهيكلية في شق الاستيراد، هذه الإصلاحات سمحت بتحقيق توازن مالي والحفاظ على احتياطات الصرف الأجنبي بعد ما كان يعاني نزيفا حادا، في مقابل ذلك تقلص حجم عجز الميزان التجاري (66).

تحقيق الأمن الغذائي الذي أعلن عنه الرئيس دفع بضرورة الإجتماع الدوري مع الفاعلين في الساحة الاقتصادية، وكشف دور كل طرف من الأطراف المعنية، بداية من رجال الأعمال المستثمرين. تبين من خلال هذه اللقاءات ضرورة مرافقة السلطات العمومية القطاع الخاص وتوفير العقار الصناعي وتفعيل دور البنوك في تمويل الاستثمارات الجادة (67).

الرئيس تبون في كل مرة يتناول في حديثه عن الوضع الاقتصادي للجزائر، كشف عن احتكار جهات معينة مجال الاستيراد والتصدير وهو ما أدى إلى خلق سوق موازية وتفشي ظاهرة المضاربة في أسعار مختلف المواد الاستهلاكية، وفي هذا السياق تم إصدار جملة من القوانين لضمان الشفافية ونشر ثقافة التقييم والمساءلة، وتحقيق إقلاع اقتصادي يحرر البلاد من التبعية للمحروقات ويحقق لها أمنها الغذائي، حيث أعلن تحديا لبلوغ قيمة الصادرات 5 مليار دولار (68).

وفي دراسته الأخيرة حول الفقر، صنف برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، الجزائر الأولى إفريقيا في مجال الأمن الغذائي، في فئة البلدان التي تقل فيها نسبة الأشخاص الذي يعانون من سوء التغذية عن 2.5 % من العدد الاجمالي للسكان، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2020-2022، حيث يعد الجزائر البلد الوحيد في افريقيا الذي لم يتجاوز هذه العتبة (69).

خلاصة:

يُخلص القول بأن:

« الأمن هو الحالة التي يكون فيها الإنسان محمياً من خطرٍ يهدده، ونتيجةً للتحول في المفهوم الدولي للأمن، من جهة، ونتيجةً للتحديات الاقتصادية المتفاقمة والمتجددة باستمرار على مستوى النسق الدولي، من جهة أخرى، اتجه الاستراتيجيون في العالم إلى اعتبار مسألة الأمن الاقتصادي للدول عامل أساسي في توجيه السياسات والاستراتيجيات العالمية والعلاقات الدولية، من دبلوماسية أو عسكرية، ولذلك، فإنّ توفير الصحة والأمن والاستقرار الأسري وامتلاك القوات اليومية، وقلة الوفيات وانعدام الخوف وزيادة الأموال والسكان، تشير إلى توافر حالة من الأمان الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، ومن اختصاص ومسؤولية جميع مؤسسات الدولة.

« الأمن الاقتصادي هو بعد أساسي من أبعاد الأمن بالمفهوم الحديث، يتسع لمحورين (02) أساسيين:

- الأمن التكافلي (التربية والتعليم، التشغيل والقضاء على البطالة، تحسين المستوى المعيشي..)،
- الأمن الغذائي (وفرة السلع الغذائية، وجودها بشكل دائم، أسعارها في المتناول ..).

« عاش المجتمع الجزائري والإقتصاد الوطني منذ الإستقلال، نكسات عديدة من إفلاس المؤسسات وغلقها، تسريح العمال، تدهور قيمة الدينار الجزائري ... فأصبح الأمن الإقتصادي يقوم على ما تدره أرباح البترول، على اعتبار أن 98% من مداخل الجزائر مصدرها الربح الباطني، إلى غاية انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون حيث اعتمد سياسة رشيدة بدأت تعود نتائجها الحميدة على أرض الواقع،

« مع مضي الدولة الجزائرية في مرحلة جديدة من تاريخها، بفعل انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون، بدأ تحقيق الأمن الإقتصادي بالتمظهر أساسه عودة الإستقرار السياسي، توزيع الإستثمارات، مستوى التعليم، تحسين الإنتاج وترشيد توزيعه، ...، كلّها عوامل سمحت ببعث التنمية الوطنية الشاملة، وفي هذا السياق سيرز دور المؤسسة العسكرية في تحقيق الأمن الإقتصادي والإنعكاسات المترتبة عن ذلك، وأصبح التساؤل المطروح حول مدى الإنعكاس وليس حول الإنعكاس من عدمه،

« الأمن الإقتصادي الجزائري حظي بمكانة ضمن الإستراتيجيات الوطنية ما بعد حراك 2019، حيث حملت هذه الأخيرة مبادئ وأحكام تعترف بحق المواطن في العيش الكريم، وتؤكد على ضرورة تطوير الحياة الاجتماعية،

« يدرك صانع القرار الجزائري أن تحقيق الأمن الإقتصادي الجزائري يجب أن يستند إلى مقارنة شاملة، تُشرك من خلالها جميع المؤسسات وتعمل وفقاً لاستراتيجية مُحكمة تعتمد على الشفافية وتكافؤ الفرص والتوافق المؤسساتي الأفقي، وهو ما نستشفه ونحن على مشارف نهاية العهدة الانتخابية للرئيس الجزائري.

خاتمة:

جرى الإجتهد في هذا المقال لإحاطة موضوع الأمن الإقتصادي الجزائري بالبحث والدراسة، حيث تبين أن الأمن الإقتصادي من أهم دعائم الأمن بمفهومه الشامل، لما لعامل الإقتصاد من دور في مناحي الحياة. فلا يمكن الحديث عن تنمية اقتصادية إلا في ظلّ اقتصاد رصين وأمن مستديم. وفي ظلّ العولمة الإقتصادية أصبحت الدول مترابطة إقتصادياً ترابطاً طردياً، وهذا ما يعني أن أي أزمة تصيب إقتصاد الدولة "أ" تؤثر مباشرةً على إقتصاد الدولة "ب". ومن ناحية أخرى يركز الأمن الإقتصادي على إتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الإقتصاديات الوطنية من المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية، وبالتالي يتعين تأمين الإستقرار الإقتصادي على الصعيدين الداخلي والخارجي، لأن عدم الإستقرار ينعكس سلباً على أمن الدول(70).

تتبع مسار الأمن الإقتصادي في الجزائر بنا في ما جاء في الكتاب الرائع دولياً لصاحبه "صامويل هانتغنتون" تحت عنوان "الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي"، حيث نص في سطورهِ على أن ارتفاع معدلات النمو الإقتصادي قد يكون محفزاً لحدوث الثورات، وفي حال الجزائر ارتفاع معدلات نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني وعملية الإنفتاح الاقتصادي (اقتصاد السوق) ومنح القروض لفئة الشبان كتحفيز للمشاركة في الإقلاع الاقتصادي في بعض المجالات أو استثباته في مجالات أخرى، لم يسمح بالإندفاع نحو المطالبة العشوائية بالحقوق، وذلك على خلاف الكثير من الدول التي تأثرت بفواعل خارجية وداخلية واثارت ضد أولي أمرها على الرغم من تمتع مواطنيها بمستوى معيشي ودخل فردي أعلى من نظرائهم الجزائريين. وبهذا الأخير نكون بصدد تأكيد الفرضية المركزية المطروحة أعلاه.

من جهةٍ أخرى، إدراك صانع القرار الجزائري بالعلاقة الوثيقة ما بين الأمن الوطني والأمن الاقتصادي أضحي دون التأثير بالتهديدات الخارجية والداخلية، ومن هنا يتبين أن لموضوع الأمن الاقتصادي أهمية في تحقيق السلم الاجتماعي واستثبات مستوى الأمن على المستوى الوطني، كما يطرح متغير الأمن الاقتصادي تحديات ورهانات تفرض ترسيخ الديمقراطية التنموية المبنية على احترام حقوق الانسان الفردية والجماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية. وبهذا الأخير يمكن القول بأن واقع الأمن الاقتصادي للجزائر الحديثة يستند فعلاً لمرحلي ما قبل وبعد حراك 2019، ومؤثراته في منحى تصاعدي ونحو تعزيز الأمنين التكافلي والغذائي.

الإحالات

- (1) أبو الفضل جمال الدين محمد بن كرم بن منظور، لسان العرب، (المجلد الأول)، بيروت: دار صادر، الطبعة السابعة، 2011، ص 162.
- (2) عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، (الجزء الأول)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دون طبعة، دون سنة صدور، ص 331.
- (3) عبد الرحيم بن محمد المغذوي، جهود الملك عبد العزيز في بسط الأمن وأثره في حفظ مقومات المجتمع السعودي وتنميته وازدهاره، السعودية: منشورات الجامعة الإسلامية، العدد 108، السنة الجامعية 1419هـ-1420هـ، ص 332.
- (4) Benjamin Miller, "The Concept of Security: Should it be Redefined", The journal of Strategic Studies, Vol. 24, No. 2, June 2001, pp.19-21. (ترجمة الباحث)
- (5) منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 31.
- (6) نفس المرجع، ص 31.
- (7) نفس المرجع، ص 31.
- (8) محمد الحماسي، دراسات بطرس غالي ومقالاته، نقلا من: <http://www.middle-east-online.com/?id=231215>، تاريخ الإطلاع (2024-01-05).
- (9) نقلا من: <http://www.un.org/ar/globalissues/disarmament>، تاريخ الإطلاع (2024-01-05).
- (10) نصر الدين الأخضر، الجيش الوطني الشعبي بين واجب حماية الحدود، والإلتزام بالمشاركة في بعث أسباب التنمية: نقلا من: بوحنية قوي وآخرون، سياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015، ص 368.
- (11) Alawi, Mostafa, (2005), Regional Security between National and International Security, Journal of Concepts of Scientific Foundations of Knowledge, No. 4, Cairo:
- نقلا من: أحمد فلاح العموش وخالد علي محمد الأميري، الأمن الوطني: المفهوم، الأبعاد والظريات، مجلة الآداب، العدد 133، 2020، ص 534.
- (12) Al-Shaqhaha, Fahd Muhammad, (2004), National Security A comprehensive view, the first edition of Naif Arab University for Security Sciences, (ترجمة الباحث)
- (13) نفس المرجع، ص ص 533-534.
- (14) صلاح زين الدين، المرجع السابق، ص ص 6-7.
- (15) مهوني مليكة، تخطيط المدى الطويل للتربية والتعليم، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2005-2006، ص ص 2-4.
- (16) فاطمة صباح، أثر التعليم على النمو الاقتصادي، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2005-2006، ص ص 8-10.
- (17) نقلا من: <http://www.unesco.org/new/ar/social-and-human-sciences/themes/fight-against-discrimination/role-of-education> ، تاريخ الإطلاع (2024-02-02).
- (18) محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي البثني، التنمية الاقتصادية: مفومها، نظرياتها، وسياساتها، مصر: الدار الجامعية بالإسكندرية، دون طبعة، 2004، ص 22.

- (19) محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، 2008-2009، ص 14.
- (20) علي جدوع الشرفات، التنمية الإقتصادية في العالم العربي: الواقع، العوائق، سبل النهوض، عمان: دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 5.
- (21) محمد أحمد الدوري ومحمد أحمد الداوي، التخلف الإقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون طبعة، 1983، ص 53.
- (22) أيمن مزاهرة وآخرون، إقتصاديات الأسرة وإدارة المنزل، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2002، ص 39.
- (23) قدري جميل، أهمية مؤشر قياس مستوى المعيشة، نقلا من: www.mafhoum.com/syr/articles_07/jamil.pdf، تاريخ الإطلاع (02-02-2024).
- (24) الموسوعة السياسية، الأمن الغذائي Food Security، نقلا من: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A6%D9%8A%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A، تاريخ الإطلاع (03-02-2024).
- (25) نفس المرجع، المكان نفسه.
- (26) نفس المرجع، المكان نفسه.
- (27) نفس المرجع، المكان نفسه.
- (28) من إعداد الباحث بالإعتماد على الملاحق الإقتصادية للتقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2019.
- (29) علي دحمان محمد، تقييم نفقات الصحة والتعليم، دراسة حالة لولاية تلمسان، جامعة تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، 2010-2011، ص 81.
- (30) علي دحمان محمد، نفس المرجع، ص ص 82-91.
- (31) صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2019، ص 253.
- * PIRLS : Progress in International Reading Literacy Study .
- ** TIMSS : Trends in International Mathematics and Science Study.
- *** PISA : Programme For International Student Assessment.
- (32) صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2019، ص 253.
- (33) محمد عبد الكريم ومحمد صالي، النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة ورقلة، العدد 17، ديسمبر، 2019، ص 129.
- (34) مسعود البلي، واقع السياسات الإجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، 2009-2010، ص ص 80-81.
- (35) من إعداد الباحث،
- (36) ناصر الدين قريبي وسفيان الشارف بن عطية، منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة، مجلة الباحث، جامعة وهران، العدد 15، 2015، ص 82.
- (37) محمد صايب ميزات، ترجمة فؤاد نوار، بانوراما سوق العمل في الجزائر: إتجاهات حديثة وتحديات جديدة، مجلة إنسانيات، وهران: مركز البحث العلمي والتقني في علم الإنسان الإجتماعي والثقافي، دون عدد، جوان، 2012، ص 2.
- * من إستنتاج الباحث بناء على عملية مسح للمصادر .
- (38) صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2019، الملاحق الإحصائية، ص 429.
- (39) صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2019، ص ص 33-36.
- (40) الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، ص 17.
- (41) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القرير العالمي حول التنمية البشرية 2009، ص 137.

- 42 (نفس المرجع، ص 113.
- 43 (صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016، ص 32.
- 44 (صندوق النقد العربي، المرجع السابق، ص 42.
- 45 (نقلا من:
<http://www.mtess.gov.dz/index.php/ar/component/content/featured?id=featured&start=54>، تاريخ الإطلاع (2024-02-21)
- 46 (من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الإقتصادية العربية الموحدة، من 1995 إلى 2015.
- 47 (هدى مبارك، ارتفاع متوسط دخل الجزائري، نقلا من:
<http://www.djazairss.com/elbilad/216940>، تاريخ الإطلاع (2024-02-21).
- 48) Journal EL WATAN, Quotidien Algérien, n°8097, Du 14 mai 2017, page 3.
- 49 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير العالمي حول التنمية البشرية عام 2019، ص 19.
- 50 (صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2019، ص ص 52-53.
- 51 (صندوق النقد العربي، الملاحق الإحصائية للتقرير الإقتصادي العربي الموحد 2019، ص 420 .
- 52 (بوشارب لامية، دراسة قياسية تحليلية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة بعين الدفلى، العدد 3، 2019، ص 280.
- 53 (من إعداد الباحث بالاعتماد على أرقام الديوان الوطني للإحصاء.
- 54 (من إعداد الباحث بالاعتماد على أرقام الديوان الوطني للإحصاء.
- 55 (بوشارب لامية، المرجع السابق، ص ص 283-285.
- 56 (من إعداد الباحث بالاعتماد على الملاحق الإقتصادية للتقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2019، ص 426.
- 57 (علي دحمان محمد، تقييم نفقات الصحة والتعليم، دراسة حالة لولاية تلمسان، جامعة تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، 2010-2011، ص 81.
- 58 (صندوق النقد العربي، المسودات الإحصائية لسنة 2021، ص 21.
- 59 (مسعود كسري وعلي طهراوي دومة، أثر القطاع غير الرسمي على سوق الشغل بالجزائر، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 12، 15-12-2014، ص ص 60-61.
- 60 (حسان جبريل، الجزائر .. فقدان 51 ألف وظيفة جراء غلق المصانع 2020، جريدة الأناضول، 15 مارس 2021.
- 61 (من إعداد الباحث.
- 62 (دغمان زبير، الجزائر .. منحة البطالة للشباب، محاولة لامتناس غضب الشارع؟، إخبارية فرانس 24، 22 فيفري 2022.
- 63 (رابعة خريص، البطالة وتدنى القدرة الشرائية يعمقان جراح الفقراء في الجزائر، إخبارية TRT عربي، 2 مارس 2021.
- 64 (سهام معط الله، الاقتصاد الجزائري في مرحلة ما بعد بوتفليقة، جريدة العربي الجديد، 9 أبريل 2020.
- 65 (مستخرج من: اللقاء الصحفي لرئيس الجمهورية مع ممثلي الصحافة الوطنية بتاريخ 22 أبريل 2022، www.el-mouradia.dz.
- 66 (وكالة الأنباء الجزائرية، السنة الأولى من عهدة الرئيس عبد المجيد تبون: برنامج التجديد الإقتصادي، 21 ديسمبر 2020.
- 67 (نفس المرجع.
- 68 (م.خ، الأمن الغذائي للجزائريين خط أحمر، إخبارية المساء، 15 مارس 2022.
- 69 (نقلا من: <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/2892>، تاريخ الإطلاع 2024/02/25.
- 70 (محمد اسماعيل علي اسماعيل: الآثار الاجتماعية لانعدام الأمن الاقتصادي، نقلاً من:
tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=94، تاريخ الإطلاع: 2024/02/25.

المراجع:

باللغة العربية:

- (1) أبو الفضل جمال الدين محمد بن كرم بن منظور، لسان العرب، (المجلد الأول)، بيروت: دار صادر، الطبعة السابعة، 2011،
- (2) أحمد فلاح العموش وخالد علي محمد الأميري، الأمن الوطني: المفهوم، الأبعاد والظريات، مجلة الآداب، العدد 133، 2020،
- (3) أيمن مزاهرة وآخرون، إقتصاديات الأسرة وإدارة المنزل، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2002،
- (4) بوشارب لامية، دراسة قياسية تحليلية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة بعين الدفلى، العدد 3، 2019،
- (5) حسان جبريل، الجزائر .. فقدان 51 ألف وظيفة جراء غلق المصانع 2020، جريدة الأناضول، 15 مارس 2021،
- (6) دغمان زبير، الجزائر .. منحة البطالة للشباب، محاولة لامتناس غضب الشارع؟، إخبارية فرانس 24، 22 فيفري 2022،
- (7) رابعة خريص، البطالة وتدني القدرة الشرائية يعمقان جراح الفقراء في الجزائر، إخبارية TRT عربي، 2 مارس 2021،
- (8) سهام معط الله، الاقتصاد الجزائري في مرحلة ما بعد بوتفليقة، جريدة العربي الجديد، 9 أبريل 2020،
- (9) الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003،
- (10) عبد الرحيم بن محمد المغذوي، جهود الملك عبد العزيز في بسط الأمن وأثره في حفظ مقومات المجتمع السعودي وتنميته وازدهاره، السعودية: منشورات الجامعة الإسلامية، العدد 108، السنة الجامعية 1419هـ-1420هـ،
- (11) عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، (الجزء الأول)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دون طبعة، دون سنة صدور،
- (12) علي جدوع الشرفات، التنمية الإقتصادية في العالم العربي: الواقع، العوائق، سبل النهوض، عمان: دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، 2010،
- (13) علي دحمان محمد، تقييم نفقات الصحة والتعليم، دراسة حالة لولاية تلمسان، جامعة تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، 2010-2011،
- (14) علي دحمان محمد، تقييم نفقات الصحة والتعليم، دراسة حالة لولاية تلمسان، جامعة تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، 2010-2011،
- (15) فاطمة صباح، أثر التعليم على النمو الإقتصادي، جامعة تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، 2005-2006،
- (16) قدرى جميل، أهمية مؤشر قياس مستوى المعيشة، نقلا من:
- (17) م.خ، الأمن الغذائي للجزائريين خط أحمر، إخبارية المساء، 15 مارس 2022.

- 18) محمد أحمد الدوري ومحمد أحمد الداوي، التخلف الإقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون طبعة، 1983،
- 19) محمد الحمامصي، دراسات بطرس غالي ومقالاته، نقلا من: <http://www.middle-east-online.com/?id=231215>
- 20) محمد صايب ميزات، ترجمة فؤاد نوار، بانوراما سوق العمل في الجزائر: إتجاهات حديثة وتحديات جديدة، مجلة إنسانيات، وهران: مركز البحث العلمي والتقني في علم الإنسان الإجتماعي والثقافي، دون عدد، جوان، 2012،
- 21) محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي البثني، التنمية الإقتصادية: مفومها، نظرياتها، وسياساتها، مصر: الدار الجامعية بالإسكندرية، دون طبعة، 2004،
- 22) محمد عبد الكريم ومحمد صالي، النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة ورقلة، العدد 17، ديسمبر، 2019،
- 23) محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، 2008-2009،
- 24) مستخرج من: اللقاء الصحفي لرئيس الجمهورية مع ممثلي الصحافة الوطنية بتاريخ 22 أبريل 2022، www.el-mouradia.dz
- 25) مسعود البلي، واقع السياسات الإجتماعية في الجزائر ومدى إرتباطها بالتنمية المستدامة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، 2009-2011،
- 26) مسعود كسري وعلي طهراوي دومة، أثر القطاع غير الرسمي على سوق الشغل بالجزائر، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 26،
- 27) منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2012-2013،
- 28) مهوني مليكة، تخطيط المدى الطويل للتربية والتعليم، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، 2005-2006،
- 29) الموسوعة السياسية، الأمن الغذائي Food Security، نقلا من:
- 30) ناصر الدين قريبي وسفيان الشارف بن عطية، منظومة التعليم في الجزائر ومساهماتها في بناء اقتصاد المعرفة، مجلة الباحث، جامعة وهران، العدد 15، 2015،
- 31) نصر الدين الأخضر، الجيش الوطني الشعبي بين واجب حماية الحدود، والإلتزام بالمشاركة في بعث أسباب التنمية: نقلا من:
- 32) بوحنية قوي وآخرون، سياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015،
- 33) هدى مبارك، إرتفاع متوسط دخل الجزائري، نقلا من: <http://www.djazairress.com/elbilad/216940>
- 34) وكالة الأنباء الجزائرية، السنة الأولى من عهدة الرئيس عبد المجيد تبون: برنامج التجديد الإقتصادي، 21 ديسمبر 2020.

باللغة الأجنبية:

- 35) Benjamin Miller, "The Concept of Security: Should it be Redefined"?, The journal of Strategic Studies, Vol. 24, No. 2, June 2001,
- 36) Journal EL WATAN, Quotidien Algérien, n°8097, Du 14 mai 2017, page3 ;

المواقع الالكترونية:

- 37) <http://www.djazairess.com/elbilad/216940>,
- 38) www.el-mouradia.dz,
- 39) <https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A;>
- 40) www.mafhoum.com/syr/articles_07/jamil.pdf,
- 41) <http://www.middle-east-online.com/?id=231215>.